# اقتصاد

# موازنة ٢٠١٩: مبالغ مستقلة لـ«إعادة الإعمار» وأولوية مشاريع الإسكان للشركات العامة وليس للقطاع الخاص

| هناء غانم

أصدرت الحكومة التعليمات التنفيذية المتعلقة بإعداد مشروع الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠١٩ لعرضها على السلطتين التنفيذية والتشريعية توخياً للعمل على استصدار الموازنة قبل نهاية العام الحالي.

شدّدت الحكومة ضمن تعليماتها التي تم توجيهها إلى كل الوزارات والجهات المعنية للتقيد بها ضمن إعداد المنهجية الجديدة للموازنة على ضرورة مراعاة عدة أمور خلال إعداد المشاريع المقترحة أولها حصر الأضرار الناجمة عن أعمال التخريب المسلح على المنشآت والطرق وفصلها عن المنشآت والطرق التي بحاجة إلى إعادة تأهيل في الحالات الأخرى، وعدم إدراج أي مشاريع أو أعمال مادية تتعلق بإعادة الإعمار للأبنية والمنشآت والمرافق الحكومية المتضررة بفعل عمليات التخريب المرتكبة من قبل المجموعات الإرهابية المسلحة في الموازنة الاستثمارية للوزارات والجهات العامة، كونه سيتم تخصيص لجنة إعادة الإعمار بمبلغ مستقل في الموازنة الاستثمارية لعام ٢٠١٩ وهي بدورها ستقوم بتحويل المبالغ اللازمة لمشاريع وأعمال الإصلاح وإعادة الإعمار في الوزارات والجهات العامة من حسابها وفقاً لما هو وارد في خطتها الإسعافية لعام ٢٠١٩ والمعدة من قبل لجنة إعادة الإعمار، إضافة إلى تحديد الاعتمادات المطلوبة لمشاريع الجهات العامة ذات الطابع الاقتصادي في حدود الفوائض الاقتصادية التي ستتحقق لديها في عام ٢٠١٩ مضافاً إليها القروض الخارجية التي يمكن السحب عليها خلال العام والتسهيلات الائتمانية المتاحة لها.

## اعتبارات استثمارية

بخصوص اعتبارات الخطة الاستثمارية السنوية والمشاريع الاستثمارية أكدت التعليمات على ضرورة رفع الكفاءة في استخدام الموارد المتاحة لتحقيق الأهداف التنموية فإن الخطة السنوية لعام ٢٠١٩ يجب أن تكون منسجمة مع الأهداف الكلية والقطاعية المقرة من قبل المجلس الأعلى للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي.

وشددت التعليمات على عدم إدراج المشاريع الجديدة والمشاريع ذات الاعتمادات التأشيرية والتي تم إدراجها سابقاً في الخطط الاستثمارية لأكثر من ثلاث سنوات ولم تنفذ بعد إلا بعد تعديل دراسة الجدوى الاقتصادية وفق البيانات والمعطيات الجديدة واعتمادها أصولاً من قبل هيئة التخطيط والتعاون الدولي.

واشترطت التعليمات أن يتم تنفيذ الخطة السنوية وفقاً للعديد من المعايير، منها القطاع الإنتاجي، حيث يتم العمل على ترميم مصادر الإنتاج الأكثر قابلية لأن تعاود الإنتاج بأسرع وقت وبأقل التكاليف، بحيث تبدأ بالمساهمة بخلق القيم المضافة وتأمين موارد مالية أو مادية محلية، وتسهم في تعديل خلل الميزان التجاري، بحيث يتم التركيز على ترتيب المشاريع التي وصلت نسب التنفيذ فيها إلى مراحل متقدمة، على أن يؤخذ بالحسبان عند ترتيبها استخدام المواد الأولية المنتجة محلياً وتلبية المنتجات للسلة الاستهلاكية، إضافة إلى أن الموارد المتاحة من القطع الأجنبي أثناء تحديد الأولويات وإعطاء الأولوية للمستوردات من الاحتياجات الأساسية والمواد الأولية والمشاريع الحيوية، والتركيز على تحسين الميزان التجاري لجهة مساهمته في تصنيع المواد الأولية المحلية وزيادة القيمة المضافة وزيادة الصادرات وإعطاء الأولوية للمشاريع الجديدة ومشاريع الاستبدال والتجديد التي تنتج السلع والمنتجات التي تحتاجها مرحلة إعادة الإعمار وخاصة مشاريع الاسمنت ومواد البناء والحديد والزجاج.. وغيره.

## أولويات

ركزت التعليمات على تحديد الأولويات للمشاريع التي تدخل ضمن نطاق وزارة الأشغال العامة والإسكان بحيث يتم التأكيد على أهمية تنفيذ المشاريع من قبل شركات الوزارة وليس تعهدها من القطاع الخاص، إضافة إلى توجيه الاعتمادات المخصصة لوزارة الكهرباء والجهات التابعة لها لاستمرار إنتاج ونقل وتوزيع الطاقة الكهربائية، وزيادة موثوقية الشبكة الكهربائية، وتقليل الفاقد الفني، وتقليل ساعات التقنين، وتأمين مصادر الطاقة للمناطق والمدن الصناعية، والعمل على تأمين التجهيزات اللازمة من محطات تحويل وربط شبكي وغيرها.

وتوجيه استثمارات وزارة النقل لتحسين انسيابية حركة النقل وزيادة حجوم النقل وتخفيض التكاليف بتوسيع و زيادة القدرة الإنتاجية للمرافئ السورية والربط الطرقي البري والحديدي بين المرافئ والمناطق الآمنة وخاصة المنطقة الوسطى، ورصد الاعتمادات لضمان استمرارية العمل في المطارات السورية.

إضافة إلى توجيه استثمارات وزارة النفط والثروة المعدنية نحو زيادة الإنتاج من النفط والغاز في المنطقة الوسطى والجنوبية، وتجهيز وحدات تعبئة الغاز والوقود في المحافظات الآمنة وإمكانية بناء خزانات لتخزين الوقود كاحتياطي في المناطق الآمنة.

وأكدت التوجهات الحكومية على التركيز في الإنفاق على مشاريع الصحة والتعليم وتأمين التجهيزات الطبية للمشافي الحكومية التي تعاني من ضغط كبير والتركيز في مشاريع وزارة التعليم والتربية على تأمين مستلزمات العملية التربوية والتعليمية في المناطق الآمنة والتي تخدم أوسع منطقة جغرافية، وبناء الجامعات في المناطق الآمنة والتأكيد على تفعيل قانون التشاركية نظراً للدور الذي يمكن أن يلعبه في إقامة العديد من المشاريع الاستثمارية، وتخفيف الضغط على الموازنة العامة.

وفي خطة التجارة الخارجية وموازنة القطع الأجنبي والتمويل الخارجي، أكدت الحكومة في تعليماتها مراعاة الدقة في تقدير الاحتياجات من القطع اللازم لاستيراد السلع والخدمات، وترتيب الاحتياجات بالنسبة للمشاريع الاستثمارية حسب الأفضلية.

### توما لـ«الوطن»:

## جاهزون لمعرض دمشق الدولي «كهربائياً»

| قصي المحمد

كشف معاون وزير الكهرباء لشؤون النقل والتوزيع إلياس توما لـ«الوطن» عن انتهاء ورشات وزارة الكهرباء من التحضيرات التي كانت تعمل عليها خلال الفترة الماضية من أجل تأمين وثوقية وصول التغذية الكهربائية إلى مدينة المعارض والأسواق الدولية التي تستعد حالياً لافتتاح معرض دمشق الدولي بدورته الستين لعام ٢٠١٨.

وبيّن توما أنّ وزارة الكهرباء عملت على زيادة وثوقية تأمين التغذية لمدينة المعارض بشكل كبير جداً ما يضمن استمرارية التغذية ٢٤ ساعة متواصلة لها وخاصة خلال أيام إقامة المعرض، موضحاً أنّ المدينة تتغذى بشكل أساسي من محطة تحويل المعرض ٢٠/٦٦ كيلو فولط وهي باستطاعة ٩٠ ميغا فولط أمبير، وأنها مكونة من ٣ محولات تحويل تغذّي المدينة من خلال مخارج التوتر المتوسط ٢٠ كيلو فولط.

وأشار إلى تأمين ثلاثة خطوط توتر ٦٦ كيلو فولطاً رئيسية لتغذية المحطة بشكل أساسي، وهي مربوطة بثلاث محطات تحويل وتوليد وهي خط التوتر العالي ٦٦ كيلو فولطاً الذي يربطها مع محطة تحويل وتوليد تشرين ٢٠/٦٦ وخط التوتر العالي ٦٦ كيلو فولطاً الذي يربطها مع محطة تحويل وتوليد الكسوة ٢٠/٦٦ وخط التوتر العالي ٦٦ كيلو فولطاً الذي يربطها مع محطة تحويل قصر المؤتمرات ٢٠/٦٦ كيلو فولاًط والمربوط مع محطة تحويل وتوليد الكسوة أيضاً.

وأوضح توما أنّه تم تجهيز خمسة مخارج توتر متوسط ٢٠ كيلو فولط أمبير كمصدر تغذية تربط محطة تحويل المعرض بأقسام المدينة، لافتاً إلى أنّ كل مخرج قادر على نقل ٣ ميغا فولطات أمبير وهي كمية كافية لإنارة المعرض كاملاً، مبيناً أنّ المخارج الأربعة الباقية هي خطوط احترازية وثابتة سيتم اللجوء إليها في حال حدوث أي طارئ على المخرج الذي يعمل، منوهاً بأنّ ورشات الوزارة في حالات الضرورة قادرة على المناورة من خلال المخارج الخمسة والتبديل بينها مباشرة تجنباً لحدوث أي حالة انقطاع خلال أيام المعرض.

وأكد توما أنّ تلك الإجراءات ضاعفت وثوقية تأمين التغذية الكهربائية لمدينة المعارض بشكل كبير جداً، مما يضمن ديموميتها، مبيناً أنه من خلال التعاون مع ورشات كهرباء مؤسسة نقل الطاقة ومؤسسة التوزيع وشركة كهرباء ريف دمشق؛ تم إجراء الكشف الحسي والميداني على كل مسارات خطوط التوتر العالي الرئيسية والأبراج سيراً على الأقدام وتم إجراء جميع الصيانات الوقائية تداركاً لحصول أي عطل خلال الأيام القادمة.

كما بيّن أنّه تم إجراء صيانه كاملة لجميع خلايا ومكونات محطة تحويل المعرض ببأجزائها كافة، موضحاً أنّ ورشات الوزارة ستبقى تراقب جميع المخارج وخطوط التوتر العالي المغذية للمدينة وبشكل مستمر تجنباً لأي مشكلة قد تحدث، منوهاً بأنّ عمال مدينة المعارض هم المسؤولون عن الإجراءات المتخذة داخل المدينة إلا أنّ وزارة الكهرباء أرفدت عدداً من العاملين لديها للبقاء ضمن فريق الإشراف داخل المدينة.

### فرض نسبة إلزامية على جميع المصارف لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة

# مؤتمر اقتصادي يوصي بالتمويل بضمانة «الفكرة»

| الوطن

انطلقت بالأمس فعاليات المؤتمر الاقتصادي الأول الذي أقامه مجمع الفتح الإسلامي فرع جامعة بلاد الشام تحت شعار «الأسرة المنتجة نواة للمشروعات الصغيرة ومرتكز للتنمية وتحديات الأزمة» والذي ناقش العديد من المواضيع والقضايا التي تبين أهمية تطوير قطاع المشروعات الصغيرة واعتبارها من الأولويات الاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى دور المؤسسات غير الربحية في التمكين الاقتصادي وأثر صيغ المعاملات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة، والأهم تفعيل دور التأمين الصغير في حماية الأسرة المنتجة.

وتناول المؤتمر الأهمية الاقتصادية للأسرة المنتجة والمشروعات الصغيرة في دعم وتطوير الاقتصاد الوطني وصولاً إلى مفهوم الكفاية في دعم المشاريع واستعادة سبل العيش والأسر المنتجة كما تطرق الباحثون إلى دور الإنتاج الأسري في الفكر التنموي الإسلامي ودوره في التنمية وإعادة الإعمار مع التأكيد على متطلبات الدور التنموي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

من جانبه بيّن رئس اتحاد غرف التجارة غسان القلاع أن الغرفة تدعم المشروعات الصغيرة لإيمانها بأنها كانت تقود العمل الاقتصادي على مدار التاريخ فهنالك العديد من المشاريع الأسرية التي تحولت إلى مشاريع كبيرة عند دعمها، مشيراً إلى التركيز على أهمية دعم المشاريع الزراعية والمنتجات النسيجية فهي رهان لإعمار سورية التي ستعود منارة للعلم وقلعة الاقتصاد.

بدوره أكد رئيس مجمع الفتح الإسلامي حسام الدين فرفور حرص المجمع على دعوة جميع الفعاليات سواء الاقتصادية والاجتماعية والجمعيات والمختصين الأكاديميين للتشبيك بين الاختصاصات من أجل الخروج برؤية شاملة تحل مشكلة أو تضع لبنة في الاقتصاد، فالاقتصاد يحتضن جميع البيئات وليس معزولا عن الاختصاصات الأخرى، مشيراً إلى أنه في حال أردنا الوصول إلى الكفاية والأمن الوطني لا بد من العناية بالأسرة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وفي مداخلة لها أكدت الدكتورة في جامعة دمشق نائلة زكريا أهمية تطوير قطاع المشروعات الصغيرة فهو يعد من الأولويات الاقتصادية والاجتماعية ولا سيما في ظل تداعيات الأزمة التي تمر بها سورية وتدني مستوى دخل الفرد، لهذا القطاع دور هام في خلق فرص عمل ومكافحة البطالة وزيادة دخل الأسرة لكن هذا القطاع يواجه مجموعة من التحديات وتأتي مشكلة التمويل في المقدمة سواء المتعلقة بالحصول على الدعم المالي والإجراءات الروتينية الطويلة والمعقدة.

وخرج المؤتمر بمجموعة من التوصيات منها في الشق التمويلي: اعتماد التمويل بضمانة الفكرة أو دراسة جدوى المشروع من الناحية الاقتصادية بدل استخدام الضمانات العقارية، وإعداد برنامج وطني غايته وضع خطط القروض الصغيرة والأسرية في التجمعات المحلية في المناطق الريفية والمدنية، واعتماد نظام التسليف التشاركي عبر صناديق تمويل المشروعات المتناهية الصغر بدون فوائد على غرار (مصرف القرية) والتسديد على أقساط مريحة، وتسهيل إجراءات إنشاء شركات تمويل رأس المال المبادر أو المخاطر، وتأمين الضمانات المصرفية.

بالإضافة إلى تشجيع أصحاب الدخل المحدود على الادخار والاستفادة من الخدمات المالية منها تنمية قدراتهم على الأعمال الحرة وتنمية التعليم والمهارات المطلوبة لريادة الأعمال وعدم الاعتماد على الأعمال الخيرية بشكل دائم، وتأسيس صناديق القرض الحسن لدعم مؤسسات التمويل الإسلامي المتناهي الصغر، وتطوير صيغ تمويلية جديدة أكثر فاعلية وأكثر قدرة على تحقيق التوازن مع خصائص المشاريع المتناهية الصغر، وتطوير دور المرأة في المشاريع الصغيرة وخاصة المرأة الريفية، وإحداث لجنة تقوم بجمع البيانات والمؤشرات لأهم المشاريع الصغيرة والمتوسطة على مستوى القطر، وتقديم خدمات استشارية منها دراسة الجدوى الاقتصادية بتكاليف زهيدة.

وأوصى في المجال المالي والضريبي بتقديم إعفاءات ضريبية للأسرة المنتجة بحيث نشجعها على زيادة استثماراتها بهدف تطوير ودعم الإنتاج الأسري، بإعفاءات على الأرباح المتولدة من إقراض هذه الشركات، ووضع أنظمة خاصة للإقراض والإيداع في البنوك خاصة بزبائن قطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة حيث يستطيع هذا الزبون الحصول على قرض معين بعد أن يودع مبلغا من المال لفترة من الزمن وتقديم دعم جزئي أو كلي من الحكومة بالنسبة للفوائد على القروض المقدمة لهذا القطاع.

بالإضافة إلى تأسيس شبكة كاملة من المؤسسات والمنظمات العاملة في مجال التمويل الصغير لتوفير خدمات الإعمال والخدمات الفنية عالية النوعية والجودة، وفرض نسبة إلزامية على جميع المصارف لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وإحداث مؤسسة لضمان القروض الصغيرة للمشاريع المتناهية الصغر والأسر المنتجة بهدف تحفيزها على الاقتراض بشروط ميسرة.

وأوصى في المجال التأميني بتصميم نظام لضمان الائتمان للمؤسسات التي تقدم التمويل الإسلامي المتناهي الصغر، وتصميم منتجات تأمين تتناسب مع المشاريع الصغيرة.

# «هيئة الاستثمار» تنفذ «الرعاية اللاحقة» للمستثمرين

| علي محمود سليمان

بلغت نسبة المشاريع التي دخلت مرحلة التنفيذ في هيئة الاستثمار السورية قرابة ٢٣٪ من إجمالي عدد المشاريع الاستثمارية المشمولة خلال النصف الأول من العام الحالي (٢٠١٨) والتي بلغ عددها ٣١ مشروعاً بتكلفة استثمارية تزيد على ٤٨٩ مليار ليرة سورية، وهذه المشاريع قادرة على توفير ٣٢٩٤ فرصة عمل عند تنفيذها.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن مدير هيئة الاستثمار السورية مدين دياب أن ما يميز المشاريع التي شمّلت خلال الأشهر الستة الماضية أن هناك ٧ مشاريع منها دخلت حيز التنفيذ وقد حصلت على كافة التراخيص اللازمة، وهي مشاريع أصبحت قيد التنفيذ من إجمالي المشاريع المشمولة لنفس العام وليس مشاريع قيد التنفيذ من أعوام ماضية، وهذا مؤشر مهم إلى أن الاستثمار بدأ بالتعافي في سورية وذلك نتيجة تحسن الأوضاع الاقتصادية انعكاساً على استقرار الحالة الأمنية بفضل جهود الجيش العربي السوري، يضاف إليها استقرار سعر الصرف.

ولفت مدير هيئة الاستثمار إلى أنه وتنفيذا لإستراتيجيتها في «الرعاية اللاحقة» التي تقوم على متابعة المشاريع الاستثماريّة مع المستثمرين في إطار علاقة طويلة المدى تبنيها هيئة الاستثمار السوريّة معهم لضمان تنفيذ مشاريعهم وإنجاحها واستمرارها، قام فريق الهيئة المشارك في الملتقى الخامس لرجال الأعمال الذي انعقد في حماة، بزيارة معملين مُنتجين وثالث متضرّر ورابع مدمّر بالكامل.

وفي بيانات هيئة الاستثمار عن النصف الأول للعام الحالي (حصلت «الوطن» على نسخة منها) فقد تصدر قطاع الصناعة عدد المشاريع المشمولة بـ١٩ مشروعاً صناعياً، بتكلفة تقديرية بلغت ٤٨١ مليار ليرة سورية، تلاه قطاع النقل بـ٥ مشاريع، وبتكلفة تقديرية بمليار ليرة سورية، وبعده قطاع الزراعة والإنتاج الحيواني بـ٤ مشاريع، بتكلفة تقديرية ٢٧٥ مليون ليرة سورية، ومن ثم قطاع خدمات النفط بمشروعين، بتكلفة تقديرية بـ٨٥٣ مليون ليرة سورية، وأخيراً قطاع الكهرباء بمشروع واحد وتكلفة تقديرية بـ٦ مليارات ليرة سورية.

وبحسب توزع المحافظات لهذه المشاريع فقد تصدرت محافظة السويداء القائمة بـ٧ مشاريع، ومن ثم ريف دمشق بـ٦ مشاريع، ومحافظة حمص بـ٤ مشاريع، وحماة بـ٣ مشاريع، ومن ثم محافظات حلب ودمشق ودير الزور وطرطوس بمشروعين لكل محافظة، واللاذقية أخيراً بمشروع واحد، وهناك مشروعان للإسمنت سيحدد مكان إقامتهما لاحقاً.

وفي سياق آخر كشف دياب أن الهيئة عرضت خلال الملتقى الخامس لرجال الأعمال الذي عقد مؤخراً في محافظة حماة جملة من الفرص الاستثمارية بلغ عددها ١٣ فرصة بتكلفة تقديرية تزيد على ٦٤٢ مليون دولار، وهي مشاريع موزعة ما بين محافظتي حماة وحمص، ومنها مشاريع لإعادة تأهيل عدد من المنشآت الصناعية العامة كتطوير الشركة العامة لصناعة الإطارات في حماة وتطوير شركة سكر تل سلحب من خلال إضافة خط لتكرير السكر الخام وإقامة معمل خميرة جديد بطاقة إنتاجية تبلغ ١٥٠٠٠ طن سنوياً، وإعادة تأهيل معمل سماد اليوريا ومعمل سماد السوبر فوسفات في الشركة العامة للأسمدة، بالإضافة إلى مشروعي توليد الكهرباء اعتماداًعلى مصادر الطاقة الشمسية باستطاعات مختلفة تتراوح من ميغا واط واحد وحتى ١٠ ميغاواط، بالإضافة إلى مشاريع لإقامة مجمع سياحي وفنادق سياحية ومناطق تطوير عقاري، ومشروع تقديم وتركيب خطوط إنتاج للعناصر الإنشائية في الأبنية مسبقة الصنع.

## ٣,١ مليارات ليرة رسوم عقارية في عام واحد

| صالح حميدي

زادت القيمة الإجمالية للرسوم العقارية عن ٣,١ مليارات ليرة سورية خلال العام ٢٠١٧ وهو يقارب ما تحقق من رسوم عقارية خلال العام ٢٠١٠، حيث كانت وصلت إلى حوالي ٣,٤ مليارات ليرة، بعد أن كانت سجلت مستويات منخفضة من هذه الرسوم خلال سنوات الأزمة، وذلك بحسب تقرير للمصالح العقارية (حصلت «الوطن» على نسخة منه).

وسجلت الرسوم انخفاضاً كبيراً خلال العام ٢٠١١ وصل إلى ٢,٤ مليار ليرة ثم تهاوى الرقم إلى مستويات متدنية جداً في العام ٢٠١٢ قياساً بالعام ٢٠١٠ ولم تتجاوز الرسوم العقارية المتحققة ١,١ مليار ليرة، ولمثلها في العام ٢٠١٣، قبل أن تعاود الارتفاع التدريجي منذ العام ٢٠١٤ حيث وصلت نحو ١,٤ مليار ليرة ثم إلى ١,٨ مليار ليرة في العام ٢٠١٥ لترتفع إلى أكثر من ٢,٥ مليار ليرة في العام ٢٠١٦.

وأشار التقرير إلى أن عدد المناطق العقارية الإجمالية هو ١١ ألفاً و١٧٢ منطقة عقارية وعدد المناطق النهائية حوالي ٦ آلاف منطقة وعدد المناطق المؤقتة ٤,٧ آلاف منطقة وعدد المناطق قيد التدقيق ٣٥٤ منطقة.

وفي مجال تجديد المخططات والصحائف العقارية المهترئة يجري العمل بحسب التقرير على تجديد المخططات والصحائف العقارية كلما دعت الحاجة، وذلك من واجبات أمناء السجل العقاري في المحافظات ويتم ذلك بجهود العاملين في الدوائر المختصة، وقد دعمت المديرية العامة تجليد الصحائف العقارية المهترئة في عدد من المحافظات خلال عام ٢٠١٦ وبلغت في دمشق ١٨٠ سجلاً وريف دمشق ٢٠٠٠ واللاذقية ٤٨٣ سجلاً عقارياً وحلب ٧٠٠ وحماة ٤٠٠ والسويداء ٢٤٧ سجلاً عقارياً.

ورفعت المديرية نسبة الوثائق الأساسية المؤرشفة رقمياً من ٨ بالمئة عام ٢٠١٣ إلى ٧٥ بالمئة حتى العام ٢٠١٧.

وعرض التقرير الإشكاليات الرئيسية الكبرى في موضوع الإصلاح العقاري والتي تتمثل في التراكم التاريخي للأعمال الهندسية العقارية غير المنجزة (٤٢ بالمئة من المخططات العقارية غير نهائية) وتضخم سجلات الملكية المؤقتة وخروجها عن وظيفتها، وظهور سجلات مؤقتة إضافية، أضعفت المرجعية الموحدة لتوثيق المال غير المنقول وانتشار ظاهرة الشيوع المفرط للملكية وتفاقمها، سيزيد من حدة النزاعات القضائية والاجتماعية وخروج أراض عن الاستثمار وعمليات التنمية.

واعتمدت المديرية خطة إطارية على اقتراح الحل الجذري للإشكاليات الكبرى في المصالح العقارية، لمواجهة ليس فقط متطلبات مشروعي التطوير والأتمتة إنما أيضاً الإشكاليات على المستوى الوطني للمسائل العقارية وإشكاليات الملكية العالقة منذ عقود، والتي لازالت تتوسع ما لم توجد لها الحلول الجذرية الإصلاحية وليس الحلول الإسعافية المرحلية.